

Distr.
GENERAL

S/1998/488
10 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير المتعلق بعملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي حدثت في الفترة من ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/ مارس ١٩٦٤ وما تلاه من قرارات اتخذها المجلس في هذا الشأن، وآخرها القرار ١١٤٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الذي قرر المجلس فيه تمديد ولاية القوة لفترة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وسأقدم إلى المجلس تقريراً مستقلاً عن مهمة المساعي الحميدة التي أقوم بها.

ثانياً - أنشطة القوة

ألف - الحفاظ على وقف إطلاق النار والوضع العسكري القائم

٢ - ظلت الحالة على طول خطوط وقف إطلاق النار، خلال الفترة قيد الاستعراض، هادئة. ورغم احترام الجانبين عموماً لوقف إطلاق النار والوضع العسكري القائم، وقعت مع ذلك حوادث طفيفة متواترة. وظل الجانبان مختلفين بشأن رسم خطوط وقف إطلاق النار الخاصة بكل منهما في عدد من المناطق الواقعة داخل منطقة الأمم المتحدة العازلة، مما شكل في كثير من الحالات تحدياً لسلطة القوة التابعة للأمم المتحدة. وأحياناً، سبب ذلك احتكاكاً بين قوة الأمم المتحدة في قبرص والقوتين المتقابلتين كلما تقدمتا إلى الأمام داخل المنطقة العازلة أو زادت عدد جنودها بشكل مفرط في خطوط وقف إطلاق النار في المناطق المتنازع عليها. وكما هو الشأن في الفترة المشمولة في التقرير السابق، لم يكثر الطرفان باحتجاجات القوة على الانتهاكات الأشد خطراً للوضع العسكري الراهن بمواصلة إقامة المنشآت العسكرية على طول خطوط وقف إطلاق النار وبالقرب منها.

٣ - ووقع عدد من حوادث إطلاق النار، وفي معظم الحالات سمع أفراد القوة الطلقات ولكنهم لم يشاهدوا ذلك. وعلى إثر التحقيقات، أنكر كلا الجانبين كالعادة معرفتهما بالحوادث. وفي ١٣ آذار/ مارس و ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ اتهم كل جانب الآخر بإطلاق النار. وبناءً على طلب الجانب الذي يدعي

أنه هو أول من تعرض لإطلاق النار، أجريت تحقيقات وتم العثور على طلقات بندقية. ومع ذلك، لم تتمكن قوة الأمم المتحدة في قبرص من العثور على دليل كاف لتحديد الطرف الذي أطلق النار، وذلك بسبب أمور منها معارضة كلا الجانبين تمكين أفراد القوة من الدخول في الوقت المناسب إلى جزء خط وقف إطلاق النار الذي قيل إن الطلقات النارية صدرت منه، وعدم الإجابة عن الأسئلة. واحتجت القوة على جميع حوادث إطلاق النار.

٤ - وواصل كلا الطرفين أعمال التشييد العسكري على نطاق كبير. وشملت هذه الأعمال حفر الخنادق المضادة للدبابات وغير ذلك من التحصينات الدفاعية في شرق وجنوب غربي نيقوسيا، وبناء شبكة من الملاجئ المحصنة تربط بينها خنادق غربي الحي القديم في نيقوسيا. ومن شأن هذه المنشآت العسكرية أن تزيد من حدة التوتر على امتداد خطوط وقف إطلاق النار. بيد أنه تواصل بناء تلك المنشآت على الرغم من الاحتجاجات القوية التي قدمتها القوة.

٥ - وحدث عدد من حالات تحليق الطائرات خارج المجال الجوي المحدد، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، على النحو التالي: في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، حلقت طائرة مقاتلة تركية من طراز F-4 فانتوم فوق الجوي للمنطقة العازلة قرب بيليا. واحتجت قوة الأمم المتحدة في قبرص احتجاجاً قوياً على هذا الحادث لدى مقر قيادة القوة التركية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، رصدت القوة طائرات من طراز فانتوم R F-4 تابعة لقوات الجو التركية تطلق النار بالذخيرة الحية في مناورة هجومية أرضية في منطقة تقع على بعد ٦ كيلومترات شمال أفلونا. وفي مناسبات كثيرة، حلقت طائرات هليكوبتر تابعة لكلا الجانبين فوق أجزاء من المنطقة العازلة. وفي إحدى المرات، هبطت طائرة هليكوبتر تابعة للشرطة القبرصية في أثينو، على الرغم من أن قوة الأمم المتحدة في قبرص رفضت طلب الطائرة دخول المنطقة العازلة.

٦ - وواصل كلا الطرفين تعزيز قدراتهما العسكرية. ويقدر عدد القوات التركية، في الجزيرة، بما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ فرد وعدد القوات القبرصية التركية بنحو ٥٠٠ ٤ فرد. وتواصل القوات التركية تحديث معداتها بالاستعاضة عن الدبابات من طراز M48A5T1 بدبابات من طراز M48A5T2.

٧ - ويبلغ قوام الحرس الوطني ١٤ ٥٠٠ فرد تقريباً. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكدت حكومة جمهورية قبرص من جديد خطتها لنشر صواريخ أرض - جو من طراز S-300 ما لم يتحقق تقدم في المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة أو تجريد الجزيرة من السلاح. ولا تزال السلطات التركية والسلطات القبرصية التركية توجه انتقاداتها لهذا الإجراء. وأعلن أن القاعدة الجوية العسكرية في بافوس، قد دخلت طور التشغيل على الرغم من أنه لم يتم الشروع بعد في استخدامها. واحتجت السلطات التركية والسلطات القبرصية التركية بقوة على إنشاء هذه القاعدة الجوية.

٨ - وعلى الرغم من أن مجلس الأمن دعا في قراره ١١٤٦ (١٩٩٧) إلى الموافقة المبكرة على التنفيذ السريع لمجموعة التدابير التي اقترحتها القوة من أجل تخفيف حدة التوتر على امتداد خطوط إطلاق النار،

لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وأكدت السلطات العسكرية في الشمال من جديد قبولها المبكر لكامل مجموعة التدابير التي اقترحتها القوة. وقبل الحرس الوطني مدونة قواعد السلوك وحظر الأسلحة المحشوة بالذخيرة، غير أنه لا يزال يرفض مقترحات القوة المتعلقة بإخلاء المواقع القريبة جدا من بعضها بعضا من الأفراد، على أساس أن ذلك من شأنه أن يترك سكان نيقوسيا دون حماية. وقدم الحرس الوطني مقترحات مقابلة ترى القوة أنها لن تساعد على تحقيق الهدف الرئيسي، أي إحداث مسافة بين الجنود المنشورين على جانبي المنطقة العازلة. وفيما يتعلق بمنطقة دهيرينيا، سيترتب على اقتراح الحرس الوطني إخلاء كامل المنطقة الواقعة بين دهيرينيا وخاروشا من الأفراد، كما أنه تجاوز كثيرا الهدف المحدد، المتمثل في إحداث مسافة بين القوات المتقابلة. وستواصل القوة بذل جهودها من أجل التوصل إلى قبول الجانبين مجموعة التدابير التي قدمتها في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة القيام بعمليات تفتيش منتظمة في المرافق والمنتزه الواقع في قلعة روكاس بنيقوسيا. ولم يطرأ أي تغيير على الحالة هناك، وليس هناك ما يشير إلى استخدام المنطقة لأغراض عسكرية.

١٠ - وواصلت قوة الأمم المتحدة رصد الوضع القائم في منطقة فاروشا المسورة. وقام أفراد من القوات التركية في حالات عديدة بنقل ممتلكات من المباني، واحتجت القوة على ذلك لدى القوات التركية.

١١ - وظلت حرية تنقل قوة الأمم المتحدة مقيدة في الجزء الشمالي من الجزيرة، كما لا تزال القوة خاضعة لقيود أشد صرامة من القيود المفروضة على السياح والدبلوماسيين الأجانب. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قيد الحرس الوطني في مناسبات كثيرة حركة موظف المعونة الإنسانية التابع للقوة في نقطة التفتيش بوتاميا.

١٢ - وهناك ٢٨ حقل ألغام ومناطق شراك خداعية داخل المنطقة العازلة، وكذلك ٧٣ حقلًا تقع على مسافة لا تزيد على ٥٠٠ متر منها. وطلبت قوة الأمم المتحدة مرة أخرى إلى الجانبين توفير معلومات مفصلة قبل تقديم المقترحات المتعلقة بإزالة حقول الألغام الواقعة داخل المنطقة العازلة. وأعرب الحرس الوطني عن استعداده لتقديم البيانات المتعلقة بحقول الألغام شريطة أن يفعل الطرف الآخر الشيء نفسه. وذكرت السلطات العسكرية في الشمال أنها سوف تكون على استعداد للتفاوض بشأن مسألة حقول الألغام مع القوة، وذلك مباشرة بعد الاتفاق على مجموعة التدابير التي قدمتها القوة لخفض حدة التوتر على امتداد خطوط وقف إطلاق النار. وستواصل القوة سعيها إلى الحصول على معلومات بشأن حقول الألغام من كلا الطرفين. وازداد الخطر الناشئ عن الحالة الراهنة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ عندما فجرت آلة للتنقيب عن الألغام يشغلها موظفان تابعا للأمم المتحدة على طريق لفكا في المنطقة العازلة، فجرت لغما مضادا للدبابات. ولحسن الحظ نجا كلاهما دون إصابة، غير أن الطريق سدت لمنع حركة القوة لأسباب تتعلق بالسلامة.

١٣ - وفي أحيان كثيرة يدخل صيادون من القبارصة اليونانيين إلى المنطقة العازلة خلال موسم الصيد. وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وفي جنوب غربي لفكا، أطلقت طلقة نارية سهوا في اتجاه أحد أفراد الشرطة المدنية التابعة للقوة، وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وفي منطقة دهينيا، صوبت طلقات كثيرة باتجاه دورية تابعة للقوة. وقدمت احتجاجات على هذه الحوادث إلى السلطات المعنية.

باء - إعادة الأوضاع إلى طبيعتها واستئناف المهام الإنسانية

١٤ - في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، صرحت السلطات القبرصية التركية بأنها بصدد إعادة النظر في الاتصالات بين الطائفتين في ضوء الحالة التي نجمت عن اجتماع القمة الذي عقده الاتحاد الأوروبي في لكسمبرغ، وبأن الأنشطة الجارية بين الطائفتين ستتوقف بأجمعها اعتباراً من ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر. وبالرغم من الطلبات المتكررة، استمرت السلطات القبرصية التركية في منع القبارصة الأتراك من الاشتراك في الاجتماعات التي تعقد بين الطائفتين في الجزيرة.

١٥ - واشتكى الجانب القبرصي التركي مراراً من استمرار الحظر الشامل الذي فرضته السلطات القبرصية اليونانية على قبرص الشمالية منذ عام ١٩٦٣. ويغطي هذا الحظر جميع مجالات الحياة، بما فيها العلاقات الدولية والسفر والتجارة والسياحة والاقتصاد بصفة عامة فضلاً عن الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية. واحتجت السلطات القبرصية التركية بأن هذا العمل يؤدي إلى عزل الطائفة القبرصية التركية عن بقية العالم ويشير الشقاق بين الجانبين في الجزيرة ويحدث أزمة ثقة بينهما. وتدعي بأن المحاولات الظاهرية لجمع أفراد الجانبين لا تخدم أي غرض مفيد في ظل استمرار الحظر، وأن إيجاد الوفاق والثقة بينهما يتوقف على إزالة تلك التدابير.

١٦ - وقد قبضت السلطات القبرصية التركية على عدد من القبارصة اليونانيين والمدنيين اليونانيين في الجزء الشمالي من قبرص بعد عبورهم المنطقة العازلة واحتجزتهم لديها. وفي كل حالة من هذه الحالات، زار الموظفون المسؤولون عن الشؤون الإنسانية والطبية في قوة الأمم المتحدة المحتجزين ورتّبوا إمكانية زيارة أسرهم لهم في مكان احتجازهم. وتم فيما بعد الإفراج عنهم جميعاً. وفيما يتعلق بحالات معينة، لا تزال تبذل جهود للإفراج عن ممتلكاتهم الموجودة في الجزء الشمالي من قبرص. ومن ناحية أخرى، تحتجز الشرطة القبرصية حالياً أربعة قبارصة أتراك وأربعة مواطنين أتراك. وقد وجّهت أخيراً لاثنيين منهما، كانا قد اعتُقلا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى الجنوب من خط وقف إطلاق النار للحرس الوطني بالقرب من لوروجينا، اتهامات بسرقة مواشٍ وتهريب أسلحة. وبعد تأجيلات متكررة، انتهت محاكمتهم في ١١ نيسان/أبريل و ٢٥ أيار/مايو بعد انقضاء سبعة أشهر على اعتقالهما، وصدر بحقهما حكمان بالسجن لمدة سنة واحدة. وتمسك قوة الأمم المتحدة بموقفها القائل إنه حيثما يتعلق الأمر بمدنيين يعبرون خط وقف إطلاق النار التابع للجانب الآخر، فإنه ينبغي إعادتهم وممتلكاتهم دونما تأخير.

١٧ - وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، رتبت قوة الأمم المتحدة زيارة ١٩٣ من القبارصة اليونانيين إلى دير الرسول أندرياس في شبه جزيرة كارباس. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، زار ٢٨٥ ١ من القبارصة الأتراك مسجد هالا سلطان تيكّه في لارناكا وزاره أيضا ٣١٤ ١ آخر في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي ٧ و ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ سُمح لـ ٩٤ طالبا من القبارصة الأتراك بالذهاب برا إلى جيب كوكينا لحضور احتفالات الذكرى السنوية. أما زيارة القبارصة اليونانيين إلى دير الرسول أندرياس التي كان من المقرر القيام بها في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ فقد ألغيت بسبب فرض الرسوم الجديدة المشار إليها في الفقرة ٢١ أدناه.

١٨ - وفي ٤ أيار/ مايو، تم في فندق ليدرا بالاس تدشين وصلة هاتفية آلية وموسعة بين الجزأين الشمالي والجنوبي من قبرص. وتوفر الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٧٤، خط الهاتف الوحيد بين الجزأين الشمالي والجنوبي من قبرص. وظلت الوصلات الهاتفية الحالية التي تعمل بمساعدة عامل مقسم هاتفي عاجزة لحين من الزمن عن تلبية الطلب المتزايد من كلا الجانبين، مما أسفر عن تأخيرات وإزعاجات للمستعملين. وستؤدي هذه الخدمة المحسنة إلى زيادة القدرة على تلبية الطلبات وإنهاء التأخيرات التي يعاني منها المستعملون بصورة متكررة.

١٩ - وواصل القبارصة اليونانيون التظاهر عند نقطة تفتيش ليدرا الجنوبية، وبخاصة في عطلات نهاية الأسبوع بهدف إثناء السائحين عن العبور إلى الشمال. وفي بعض الحالات، شاركت في المظاهرات مجموعات منظمة من التلاميذ الذين يرتدون الزي الرسمي.

٢٠ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تأدية مهامها الإنسانية المتعلقة بالقبارصة اليونانيين والموارنة في الجزء الشمالي من الجزيرة والقبارصة الأتراك في الجزء الجنوبي من الجزيرة. وهناك الآن ٤٦٠ قبرصيا يونانيا في منطقة كارباس، واثنان في منطقة كيرينيا، و ١٧٣ مارونيا في منطقة كورماكييتي. وهناك نحو ٣٤٠ قبرصيا تركيا أفصحوا لقوة الأمم المتحدة عن وجودهم في الجزء الجنوبي من الجزيرة. وخلال السنوات الثلاث الماضية تحسّنت تدريجيا الأحوال المعيشية للقبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة. ومنذ استعراض الحالة الإنسانية الذي اضطلعت به قوة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ (انظر الفقرات ٢٠-٢٥ من الوثيقة S/1995/1020، ومرفقاتها)، تم إدخال عدد من التحسينات الإضافية وأبلغ المجلس بها في التقارير السابقة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، رفعت السلطات القبرصية التركية معظم القيود المفروضة على عمر الأطفال القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يزورون أسرهم في الشمال، وإن كان سن الـ ١٦ عاما، كقيد، ما زال قائما وساريا بالنسبة للأطفال القبارصة اليونانيين. وتم مؤخرا تركيب خطّين هاتفيين جديدين في ليوناريسو.

٢١ - غير أن الجانب القبرصي التركي فرض في منتصف شباط/فبراير أنظمة ورسوم جديدة على الدخول إلى الشمال والخروج منه. إذ بات يتعين على القبارصة اليونانيين والموارنة القادمين من الجزء الجنوبي لقبرص لزيارة أقاربهم المقيمين في الجزء الشمالي منها دفع ١٥ جنيه استرليني كرسوم عن كل زيارة يقوم بها أحد البالغين. وبالمقابل، يتعين على المقيمين في الجزء الشمالي من القبارصة اليونانيين

والموارنة ومواطني البلدان الأخرى والقبارصة الأتراك المسافرين إلى الجزء الجنوبي دفع ٤ جنيهات استرلينية كرسوم عبور أو ١٠ جنيهات استرلينية في الشهر مقابل زيارات متعددة. وأدت هذه الرسوم الجديدة إلى الحد من عدد القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يزورون أقاربهم في الجزء الشمالي من قبرص. واعتباراً من ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، عُدلت هذه الأنظمة بالنسبة للموارنة حيث مَنَح هؤلاء تخفيضاً في الرسوم قدره ٤ جنيهات استرلينية عن كل زيارة يقوم بها أحد البالغين أو ٣٠ جنيهات استرلينية مقابل الزيارات المتعددة للأسرة بأكملها. ولا تزال الرسوم المتعلقة بالقبارصة اليونانيين على حالها دون تغيير.

٢٢ - وبالرغم من عدم وجود تفاوت يذكر بين مستوى معيشة القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في شبه جزيرة كارباس ومستوى معيشة القبارصة الأتراك الذين يعيشون في المنطقة ذاتها، لا تزال هناك قيود كبيرة تحد من قدرة القبارصة اليونانيين والموارنة على توريث ممتلكاتهم حتى لأصولهم أو فروعهم ما لم يكن الوراثة يعيشون أيضاً في الجزء الشمالي من الجزيرة، وإلا فإن السلطات القبرصية التركية تصدر الممتلكات غير المنقولة عند وفاة المالك.

٢٣ - وعملاً بالاتفاق الذي توصل إليه زعيما الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٢١ من الوثيقة S/1997/962)، اجتمع الجانبان في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بحضور نائب ممثلي الخاص، لتبادل المعلومات المتعلقة بمواقع قبور الأشخاص المفقودين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. واتفقا كذلك على الاجتماع مرة أخرى لمناقشة إعداد الترتيبات المفضية إلى إعادة رفات المفقودين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. بيد أن ممثل القبارصة الأتراك ذكر في اجتماع لاحق انعقد في ٣٠ نيسان/أبريل أنه غير مستعد لمناقشة الترتيبات اللازمة المفضية إلى نبش المقابر وإعادة رفات الأشخاص المفقودين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك إلى أن يوافق الجانب القبرصي اليوناني، كبرهان على حسن نيته، على النظر في مصير القبارصة اليونانيين الذين وقعوا ضحية للانقلاب الذي جرى ضد الأسقف مكاريوس في عام ١٩٧٤. ويدعي الجانب القبرصي التركي أن ضحايا الانقلاب هم في عداد الأشخاص الاعتباريين بحكم المفقودين. ويختلف هذا الموقف عما جاء في الاتفاق المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ الذي يدعو الطرفين إلى اتخاذ ترتيبات لنش المقابر والتعرف على رفات الموتى الذين تم تبادل المعلومات بشأنهم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ونتيجة للموقف الذي اتخذته الجانب القبرصي التركي، لم يتم إحراز أي تقدم صوب تنفيذ الاتفاق المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، قرر الجانب القبرصي اليوناني البدء في نبش المقابر والتعرف على رفات الموتى في المنطقة الواقعة تحت سيطرته.

ثالثا - اللجنة المعنية بالمفقودين

٢٤ - عملا باختصاصات اللجنة المعنية بالمفقودين، وبناء على توصية من لجنة الصليب الأحمر الدولية، وعقب مشاورات مع الجانبين، أعلن عن تعيين السيد جان - بيير ريتز بوصفه العضو الثالث الجديد في اللجنة المعنية بالمفقودين لمدة ١٨ شهرا. وأحث كلا الجانبين على التعاون معه بشكل كامل بهدف تمكين اللجنة من أداء مسؤولياتها على نحو عاجل.

رابعا - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢٥ - واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص العمل كوسيط بين الطائفتين لتيسير التعاون في مجالات مثل توزيع المياه والكهرباء بشكل منصف. ونظرا إلى قلة الأمطار وتسرب المياه المالحة إلى المياه العذبة، فإن إمدادات المياه في الجزيرة لا تزال آخذة في الانخفاض. وتقدم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، حيث أمكن ذلك، بتشجيع استخدام المدنيين للمنطقة العازلة للأغراض السلمية مثل الأنشطة الصناعية أو الزراعية أو صيانة المرافق العامة والاتصالات.

٢٦ - وفي آذار/مارس ١٩٩٨، توصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة إلى اتفاق يقضي بأن يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بالمهام التي تضطلع بها عادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسيواصل هذا البرنامج، الذي يركز على التعمير والتنمية، إيلاء الأولوية للأنشطة المشتركة بين الطائفتين في مجالات الصحة العامة، والبيئة، والتصالح، والمياه، وإصلاح المناطق الحضرية وترميم التراث الثقافي وصونه، والتعليم، والموارد الطبيعية. كما أنه سيوفر الدعم المالي والتقني إلى عدد مختار من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

خامسا - المسائل التنظيمية

٢٧ - في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، كانت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تتألف من ٢٢٦ ١ جنديا و ٣٤ من أفراد الشرطة المدنية. وينتمي الأفراد العسكريون إلى الأرجنتين (٤١٠)، وأيرلندا (٢٩)، وسلوفينيا (١٠)، وفنلندا (١)، وكندا (٣)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٤٠٧)، والنمسا (٢٥٩)، وهنغاريا (١٠٧). وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٨، شرعت هولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في نشر سرية مؤلفة من ٩٧ فردا هولنديا تم دمجهم في الوحدة العسكرية البريطانية التابعة للقوة دون زيادة القوام الإجمالي لهذه الوحدة. ويقدم أفراد الشرطة المدنية استراليا (٢٠)، وأيرلندا (١٤). وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى قوة الأمم المتحدة حاليا عنصر مدني مكون من ٤٤ موظفا دوليا و ٢٨٨ موظفا معينا محليا. وسوف يخفض عدد الموظفين المحليين ليصبح ٢٢١ موظفا في موعد أقصاه ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٢٨ - ولا يزال السيد ايغو كوردوفيز ممثلي الخاص المعني بقبرص، ولا يزال السيد غوستاف فايسل نائب ممثلي الخاص ورئيس بعثة عملية الأمم المتحدة في قبرص، وسوف يتخلى عن منصبه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد وافق مجلس الأمن على تعيين السيدة آن هركوس (انظر S/1998/388، و S/1998/389) خلفا له. ولا يزال اللواء إيفيرغيستو أ. دي فيغارا قائدا للقوة.

سادسا - الجوانب المالية

٢٩ - تنظر الجمعية العامة حاليا في الميزانية المقترحة للإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتقدر تكاليف الإبقاء على القوة لفترة الاثني عشر شهرا بمبلغ إجماليه ٩٠٠ ٤٣ ٠٠٠ دولار (انظر A/52/775/Add.1). ويشمل هذا المبلغ التبرعات المعلنة من حكومة قبرص والتي تغطي ثلث تكاليف القوة، ومبلغ ٦,٥ مليون دولار تساهم به حكومة اليونان. وبالتالي، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، فإن التكلفة السنوية للإبقاء على القوة سوف تكون مقصورة على المبلغ المشار إليه أعلاه.

٣٠ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٥٦ مليون دولار، تمثل نحو ١٣,٥ في المائة من الأنصبة المقررة للبعثة منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٥ بليون دولار.

سابعا - ملاحظات

٣١ - خلال الأشهر الستة الأخيرة، كانت الحالة على امتداد خطوط وقف إطلاق النار في قبرص هادئة نسبيا، بالرغم من استمرار التوتر. وتمثل ذلك في انتهاكات طفيفة ومتكررة. وواصل الطرفان احترام ترتيبات وقف إطلاق النار لعام ١٩٧٤. غير أن الطرفين استمرا في تحدي خطوط وقف إطلاق النار المرسومة في بعض المناطق وسلطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في المنطقة العازلة.

٣٢ - ولم يكثر أي من الجانبين للنداءات المتكررة التي أطلقها مجلس الأمن للحد من الإنفاق العسكري وتخفيض عدد القوات العسكرية الأجنبية. ولا يزال الطرفان يعملان على توسيع نطاق القوات العسكرية والأسلحة في قبرص ورفع مستواها وتحديثها. كما لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمجموعة التدابير المتبادلة التي اقترحتها القوة بغية تخفيف حدة التوتر على امتداد خطوط وقف إطلاق النار، بالرغم من الدعوات التي وجهها مجلس الأمن للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن هذه التدابير وتنفيذ سريع لها. وسوف تواصل القوة بذل جهودها لتحقيقا لهذا الهدف.

٣٣ - ومما يدعو للأسف أنه لم يسمح للقبارصة الأتراك بالاشتراك في الأنشطة المشتركة بين الطائفتين التي ترعاها القوة وجهات أخرى. وتتسم الاتصالات المباشرة بين أفراد الطائفتين بأهمية أكيدة، لا سيما

في الأوقات التي يشهد فيها التوتر نسبيا. وأنه أحث الجانبين، وبخاصة الجانب القبرصي التركي على تيسير الترتيبات التي يمكن أن تتم في إطارها الاتصالات بين الطائفتين دون انقطاع ودون التزام بالشكليات.

٣٤ - إن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال أمرا لا غنى عنه للمحافظة على وقف إطلاق النار بين الجانبين الذي هو شرط أساسي لتحقيق التسوية التي ينشدها المجتمع الدولي لمسألة قبرص. ولذلك، أوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وأجري حاليا مشاورات بشأن هذه المسألة مع الأطراف المعنية، وسأقدم تقريرا الى المجلس بمجرد الانتهاء من هذه المشاورات.

٣٥ - وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات وبشرطة مدنية في قوة الأمم المتحدة في قبرص لما قدمته من دعم ثابت لهذه العملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر الى الحكومات التي قدمت تبرعات لتمويل القوة.

٣٦ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لنائب ممثلي الخاص، رئيس البعثة في قبرص السيد غوستاف فايسل بمناسبة تقاعده في آخر حزيران/يونيه بعد سنوات طويلة من العمل المتميز قضاها في خدمة الأمم المتحدة. وأود أن أثني أيضا على اللواء ايفرغيستو أ. دي فيرغارا، قائد القوة وعلى الرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الذين ما برحوا يضطلعون بكل كفاءة وتفان بالمسؤوليات التي عهد بها اليهم مجلس الأمن.
